

Distr.
GENERAL

A/50/784
27 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ١١٨ من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢ - ١	أولا - مقدمة
٢	١٠ - ٣	ثانيا - عملية المائدة المستديرة المنقحة
		ثالثا - تعاون منظومة الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية المتعددة
٥	٢٥-١١	الأطراف
		رابعا - التمثيل الميداني لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة: نحو نهج أكثر
١٠	٣٨-٢٦	توحيدا
١٤	٤٠-٣٩	خامسا - تناوب الموظفين داخل الأمم المتحدة
١٥	٤٧-٤١	سادسا - مزايا ومساوئ نظام تصنيف الوظائف

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في دورتها السابعة والعشرين، أن يقدم إليها سنويا تقريراً موجزاً عن التوصيات الرئيسية لوحدة التفتيش المشتركة التي تؤثر على الأمم المتحدة والتي لم يتم تنفيذها، وعن أسباب عدم التنفيذ بالنسبة لكل حالة. وبعد ذلك، قررت الجمعية، في قرارها ١٩٩/٣٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، وجوب أن تتضمن تقارير الأمين العام في المستقبل عن تنفيذ توصيات الوحدة معلومات موجزة فيما يتعلق فقط بالتقارير التي تكون وحدة التفتيش المشتركة قد أشارت إلى أنها تهم الجمعية العامة، أو إحدى لجانها الرئيسية، أو أحد أجهزتها الفرعية الأخرى. وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢١٨/٤٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، إلى جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة أن تنظر بإمعان في تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تدخل في مجال اختصاص كل منها، وأن تعلق، حسب الاقتضاء، على التوصيات الواردة فيها.

٢ - وطلبت الجمعية العامة أيضاً، في قرارها ١٨٤/٤٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، إلى الأمين العام أن يوحد طريقة عرض تقاريره المتعلقة بعمل وحدة التفتيش المشتركة وبتوصياتها بحيث تتضمن هذه التقارير توصيات الوحدة وأي مقررات تتخذها الجمعية العامة وسائر هيئات الإدارة قبل أن يدلي بتعليقاته. وبالإضافة إلى ذلك حثت الجمعية العامة الأمين العام لدى إعدادة لتقريره وحثت الوحدة، لدى إعدادها لتقريرها السنوي، على تنسيق جهودهما من أجل تزويد الجمعية العامة بأكبر قدر ممكن من المعلومات عن تنفيذ توصيات الوحدة. وهذا التقرير مقدم وفقاً للمقررات المذكورة أعلاه ويتضمن معلومات مفصلة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في أربعة تقارير لوحدة التفتيش المشتركة؛ أشارت الوحدة إلى أنها تهم الجمعية العامة.

ثانياً - عملية المائدة المستديرة المنقحة

(JIU/REP/92/4)

٣ - قُدم تقرير لوحدة التفتيش المشتركة عن عملية المائدة المستديرة المنقحة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين (A/48/61). وتضمن التقرير ثلاث توصيات موجهة إلى الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومات أقل البلدان نمواً وإلى الوكالات المتخصصة المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ونُقلت تعليقات الأمين العام ذات الصلة إلى الجمعية العامة في إضافة لذلك التقرير (A/48/61/Add.1). وأحاطت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين علماً بالتقرير وبتعليقات الأمين العام.

التوصية رقم ١ - ينبغي أن تهدف عملية المائدة المستديرة، في إطار إجراء مبسط وأقل إرهاقا، إلى مساعدة أقل البلدان نموا التي ترغب في عقد اجتماعات سنوية لخفض ديونها وتوليد أموال إضافية لتمويل مشاريعها ذات الأولوية والتي لم يوجد أي مصدر آخر لتمويلها. وينبغي تخصيص الأموال المولدة من خلال الموائد المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي مباشرة، أو للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، أو للحكومات المستفيدة المسؤولة عن تنفيذ هذه المشاريع، بغية خفض عدد الوسطاء وتقصير الفترات الفاصلة.

التوصية رقم ٢ - بهدف تبسيط أنشطة المائدة المستديرة وتجنب الازدواج، ينبغي أن تدعو اجتماعات المائدة المستديرة لتقييمات وبرامج التعاون التقني على الصعيد الوطني، مهمة مساعدة الحكومات المعنية في إنشاء أو تعزيز الدوائر المسؤولة عن جمع البيانات والاحصاءات عن المعونة والتعاون التقني، وتنسيق المعونة وتوجيهها نحو تنفيذ المشاريع والبرامج التنفيذية. وينبغي أن تستهدف هذه الأنشطة تمكين الحكومات المستفيدة من الاضطلاع بصورة فعالة، بدون مساعدة، بجميع المهام المتصلة بتنسيق وإدارة المعونة والتعاون التقني. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أن ينظر، بالتعاون مع البلدان القليلة، من أقل البلدان نموا، التي ليست لديها بعد أية ترتيبات لتقييمات وبرامج التعاون التقني على الصعيد الوطني، في إمكانية إبرام اتفاقات معها للأخذ بهذا الإجراء ولكي يحقق بالتعاون معها توزيعا رشيدا للمهام بين اجتماعات المائدة المستديرة وتقييمات وبرامج التعاون التقني على الصعيد الوطني.

التوصية رقم ٣ - بغية توحيد الدراسات الاقتصادية الكلية المختلفة والبرامج والخطط الاقتصادية والاجتماعية وإدماجها في إطار استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل - مع تقليل التداخل والازدواج وضياح الوقت وإهدار الموارد المالية والبشرية - ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يساعد أقل البلدان نموا المعنية في إنشاء أو تعزيز الدوائر الحكومية المسؤولة عن إعداد واستكمال الاستراتيجيات طويلة الأجل التي تعكس الأولويات والسياسات الحكومية الرئيسية، وتوفير إطار لإجراءات مختلف الشركاء الشائين ومتعددي الأطراف.

٤ - ولا تزال منظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وكذلك بعض الوكالات المتخصصة تنظر إلى عملية المائدة المستديرة بوصفها محفلا هاما للحوار والتنسيق بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية، تقوم على أساس مبادئ المشاركة والالتزام المتبادل المحددة، بصفة خاصة، في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في باريس عام ١٩٩٠. ومنذ صدور تقرير وحدة التفتيش المشتركة، اتخذت كيانات الأمم المتحدة عددا من التدابير لتحسين العملية وتبسيطها وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات أقل البلدان نموا، وفقا لما أوصى به المفتش. وتسعى هذه الكيانات، في الجهود التي تبذلها إلى ضمان أن تركز الموائد المستديرة بصورة رئيسية على تعبئة الموارد بدلا من قضايا السياسات الأكثر عمومية مثلما حدث في الماضي في بعض الأحيان.

٥ - وأجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ تقييما لعملية تنسيق المعونة، بما فيها الموائد المستديرة وعمليات تقييم وبرامج التعاون التقني على الصعيد الوطني. وجرى استعراض نتائج وتوصيات هذا التقييم في معتكف خاص بشأن تنمية القدرات، واعتمدت الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي القرارات النهائية بشأن هذا الموضوع في أيار/مايو ١٩٩٥. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستعد، تمشيا مع تلك القرارات، لأن يؤدي دورا أكثر أهمية في المتابعة القطرية لعملية المائدة المستديرة وخاصة فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية في مجال تنسيق المعونة. ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الموائد المستديرة ينبغي أن تربط بمناقشات الميزانيات الوطنية وينبغي أن تصبح وسيلة لتعزيز التنمية المستدامة المتركزة على الانسان وفي فترة البرمجة القادمة، سيزيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأموال المخصصة لصنع السياسات على مستوى المؤسسات فيما يتعلق بعملية المائدة المستديرة.

٦ - ومن المدخلات المفيدة التي يتيحها صندوق الأمم المتحدة للسكان لعملية المائدة المستديرة، الممارسة المعروفة باسم "استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات"، التي نُظمت في ٧٦ بلدا وتقدم معلومات عن الحالة السكانية الحالية للبلد مثل نمو السكان وتوزيعهم وهجرتهم وما إلى ذلك. وتحلل هذه الممارسة أيضا العلاقة المتداخلة القائمة بين المتغيرات الديمغرافية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، وتقيم الاحتياجات المالية والتقنية في مجال السكان، وتوفر مدخلات لصياغة مذكرة الاستراتيجية القطرية وتعد التوصيات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للسكان. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، قام المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بناء على طلب من الأمين العام، بعقد مشاورة عن تعبئة الموارد اللازمة لبلوغ غايات وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعتمد في القاهرة عام ١٩٩٤. واقترح هذا الاجتماع، الذي حضره ممثلو مختلف منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ووكالات المعونة الثنائية استخدام الآليات القائمة على الصعيد القطري، ومن بينها آلية المائدة المستديرة، من أجل تعبئة الموارد لبلدان بعينها.

٧ - ورغم النجاح المحقق في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، لا تزال هناك بعض التفاصيل والعناصر في عملية المائدة المستديرة في حاجة إلى إيضاح وتحديد جلي. فعلى سبيل المثال، أكدت بعض منظمات الأمم المتحدة رأيها الذي أعربت عنه في وقت سابق بأنه ينبغي الإبقاء على الأهداف المختلفة المحددة لعملية المائدة المستديرة، من ناحية، ولتقييمات وبرامج التعاون التقني على الصعيد الوطني، من ناحية أخرى، أي ينبغي أن تستمر تقييمات وبرامج التعاون التقني على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالجوانب المحددة لمراجعة الحسابات كأساس لمتابعة ورصد تنفيذ برامج المساعدة التقنية على الصعيد الوطني في حين ينبغي أن تظل عملية المائدة المستديرة محفلا لتعبئة الموارد الخارجية.

٨ - ولا تتفق بعض كيانات الأمم المتحدة في الرأي مع الاقتراح الوارد في التوصية رقم ٨، وهو أنه ينبغي تخصيص الأموال المولدة عن طريق الموائد المستديرة لأي وكالة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحيث أن هذه الأموال مهيئة لبرامج ومشاريع محددة في البلدان المستفيدة من أقل البلدان نموا، وحيث أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأولية في تنمية بلدانها، فينبغي تخصيص الأموال المولدة لسلطة

الانفاق الحكومية المختصة وأن تتولى رصد هذه الأموال أجهزة تنسيق المعونة المحلية المنشأة في عدد من أقل البلدان نموا بما يكفل الاستعمال الكفء للموارد والتنفيذ الفعال للبرامج. وينبغي الإشارة كذلك إلى أن الأموال المحولة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمول على نحو نموذجي أنشطة التنمية البشرية المستدامة التي يمكن أن تضطلع بها مجموعة متنوعة من وكلاء التنفيذ في إطار التنفيذ الوطني، بما فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الدولية الأخرى.

٩ - وأعربت بعض المنظمات عن قلقها إزاء نقل مكان انعقاد اجتماعات المائدة المستديرة من عواصم أقل البلدان نموا إلى جنيف. وهي ترى أن هذا التغيير لم يتسبب فحسب في تكاليف إضافية لنقل واستضافة وفود ضخمة مشتركة بين الوزارات في جنيف، ولكن والأهم، أنه يحرم الوكالات المشتركة والخبراء المانحين من فرصة معايشة الأحوال المحلية في أقل البلدان نموا وبالتالي القيام على أساس قائم على دراية أكبر بتحديد حجم المشاكل الإنمائية والاحتياجات المالية للبلد المعني واحتياجاته الأخرى من الموارد.

١٠ - ولدى منظمات الأمم المتحدة عدد من الأفكار عن كيفية زيادة تحسين وتدعيم عملية المائدة المستديرة. وتضم هذه الأفكار على وجه الخصوص اقتراحات بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات بمشاركة من اللجان الإقليمية المناسبة تعمل بوصفها لجنة تحضيرية لمساعدة الوكالة الرائدة في التحضير لاجتماعات المائدة المستديرة؛ وإنشاء جهاز لتنسيق المعونة على الصعيد الوطني يشترك في رئاسته أحد المانحين الرئيسيين والحكومة المتلقية، وهذه عملية من شأنها أن تحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف المشتركة؛ وبعقد اجتماعات للمائدة المستديرة في عواصم أقل البلدان نموا لتشجيع المشاركة بصورة أكثر فعالية من قبل الحكومات الوطنية والخبرة المحلية في تلك الاجتماعات وتزويد المشتركين من وكالات الأمم المتحدة والمانحين بمعلومات أكثر صلة بالموضوع عن الأحوال المحلية. وتحتاج هذه الاقتراحات وغيرها مزيدا من النظر من جانب المانحين ومن جانب الحكومات المستفيدة.

ثالثا - تعاون منظومة الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف

(JIU/REP/92/1)

١١ - قدم تقرير لوحدة التفتيش المشتركة عن تعاون منظومة الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣ (E/1993/18) و Add.1) وأحيلت تعليقات لجنة التنسيق الإدارية على هذا التقرير إلى المجلس في الدورة ذاتها (E/1993/18/Add.2). وتضمن التقرير توصيتين موجهتين إلى الرؤساء التنفيذيين وهيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٢٧/١٩٩٣ المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ علما بالتقرير وبتعليقات لجنة التنسيق الإدارية على ذلك.

التوصية ١ - حيثما ترغب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العلاقات التعاونية مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ينبغي لرؤسائها التنفيذيين ومجالس الإدارة المسؤولة عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الالتزام على نحو معقول بزيادة القدرة التنافسية لبرامجها. ومن أجل تعزيز القدرة الإبداعية، والقدرة على الاستجابة، والتحسين المستمر للأداء، وغير ذلك من عناصر تحقيق المركز التنافسي، ينبغي للسلطات المختصة أن تكفل ما يلي:

(أ) تخصيص الموارد بقدر ملائم؛

(ب) إعطاء أولوية واضحة لوزع الموظفين بحيث يشاركون في البرامج التعاونية؛

(ج) بذل جهد تخطيطي لتحديد سبل تحسين الأداء؛

(د) الاضطلاع بعملية استعراض وتقييم لقياس النتائج بدقة وتزويد عمليات التخصيص والتوزيع والتخطيط هذه بالاستنتاجات التي يتم التوصل إليها.

التوصية ٢ - إذا قررت الوكالات اتباع طريق التنافس المعروض أعلاه، فإن المفتشين يوصيان أيضا بأن يحافظ الرؤساء التنفيذيون ومجالس الإدارة على هذه العملية عن طريق إدراج أكبر عدد ممكن من المواضيع التالية في مداولاتهم الدورية بشأن أنشطة التعاون التقني، والتركيز على النتائج المحققة والدروس المستفادة، والظروف المتغيرة، والاتجاهات الناشئة، والمقترحات المتصلة بوضع الاستراتيجيات واتخاذ المبادرات في المستقبل:

(أ) اعتماد إجراءات أو برامج تعاونية هامة أو ترتيبات تمويل أو اتصال مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أو غيرها من المؤسسات الإنمائية؛

(ب) إجراء استعراضات تنظيمية للنظر في إدخال تحسينات تنفيذية مثل اتخاذ تدابير جديدة لتحقيق الكفاءة، وتوفير خدمات دعم مبسطة أو هياكل أفرقة عمل خاصة؛

(ج) إحداث تحسينات كبيرة في الاستراتيجيات أو الخدمات أو البرامج الإنمائية الجارية أو اعتماد استراتيجيات أو خدمات أو برامج جديدة؛

(د) التطبيق الناجح للتقنيات أو التكنولوجيات الجديدة من أجل تعزيز التنمية؛

(هـ) إمكانيات تحسين استخدام الأدوار التأييدية والمعيارية والتوحيدية والاستشارية والتحليلية و/أو البحثية للمنظمة من أجل تعزيز أنشطتها التنفيذية، بدعم من الأجزاء الأخرى للمنظمة؛

(و) والأصعب ولربما الأهم من ذلك كله، زيادة تركيز البرنامج الإجمالي عن طريق تحديد وزيادة تطوير الخدمات والأنشطة الناجحة (أي ما تفعله المنظمة "على أفضل وجه"). مع العمل أيضا على إزالة تلك الخدمات والأنشطة التي فات أوانها أو أصبحت عديمة الجدوى أو غير ناجحة.

١٢ - ويرى أعضاء لجنة التنسيق الإدارية أن توصيات المفتشين تشكل مجموعة من العناصر الشاملة والمفيدة للتركيز على تحسين فعالية تعاونهم مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وقد حظيت المواضيع المدرجة في التوصية رقم ٢، على وجه الخصوص، باهتمام له أولوية من منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة. ونظر عدد من أعضاء اللجنة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة في اجتماعات الهيئة الإدارية لكل منهم واعتمدوا القرارات المناسبة المتصلة بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير.

١٣ - وفي غضون الفترة التي انقضت منذ نشر تقرير وحدة التفتيش المشتركة، بذلت منظمات منظومة الأمم المتحدة جهدا واعيا لتعزيز روابطها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وإرساء أساس للتعاون المفيد بشأن مجموعة واسعة من القضايا مما يعود عليها بالفائدة المتبادلة ويعود بالفائدة أيضا على الدول الأعضاء. وقد واصل أعضاء لجنة التنسيق الإدارية تعزيز أطر سياستهم وتعاونهم، أولا وقبل كل شيء، مع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية الرئيسية وهي مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وبنك التنمية الإسلامي.

١٤ - ويمكن أن تتجلى أمثلة للتعاون المثمر والمحسن مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في أنشطة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الطيران المدني الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البريدي العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ويرد أدناه بعض أمثلة هذا التعاون.

١٥ - بعد سنوات عديدة من التعاون المكثف على جميع المستويات، باشر أول اجتماع استعراضي عام لمنظمة الصحة العالمية/البنك الدولي (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤) الأخذ بإطار عملي منهجي للعمل المشترك وتعهد باستعمال خبرة المنظمات التقنية والمالية ومواردها من أجل تحسين قطاع الصحة على الصعيد القطري تحسينا كبيرا. وتتعاون حاليا منظمة الصحة العالمية تعاوننا وثيقا مع البنك الدولي في مجالات برنامجية متعددة لها تأثير كبير على صحة البشر، بما في ذلك التدريب والبحث فيما يتعلق بأمراض المناطق الحارة ومكافحة الإصابة بالديدان الخيطية وتطوير البحوث والتدريب فيما يتعلق بالإنجاب البشري ومكافحة إصابات الجهاز التنفسي الحادة وفيرس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. وخلال عام ١٩٩٤، أحرز تقدم في تنفيذ برنامج عمل منظمة الصحة العالمية/مصرف التنمية الأفريقي للفترة ١٩٩٤/١٩٩٥ الذي يغطي أنشطة تتعلق ببلدان بعينها في المنطقة الأفريقية ومنطقة شرق البحر المتوسط ومجالات تقنية من بينها تنقيح ورقة السياسات المتعلقة بالقطاع الصحي التي وضعها مصرف التنمية الأفريقي، وفيرس نقص المناعة البشرية/اللايدز وأمراض المناطق الحارة والمسائل المتعلقة

بالعقاقير والسياسة السكانية. والهدف الرئيسي لتعاون منظمة الصحة العالمية مع مصارف التنمية الإقليمية هو تقديم المشورة وتدعيم الدول الأعضاء والمصارف فيما يتعلق بسياساتها الصحية والمتصلة بالصحة وتخصيص واستخدام مواردها المالية والتقنية لتنفيذ تلك السياسات. وتتصل الأنشطة الرئيسية الأخيرة في هذا الصدد، على وجه الخصوص، بالأنشطة المتعلقة بالإصلاح الصحي التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية/مصرف التنمية الآسيوي والسياسة السكانية لآسيا والمحيط الهادئ؛ والتعاون بين منظمة الصحة العالمية والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بشأن القضايا المتعلقة بالآثار البيئية وغيرها من الآثار المتصلة بالصحة، المترتبة على مشاريع المصرف في المنطقة الأوروبية؛ والتعاون بين منظمة الصحة العالمية وبنك التنمية الإسلامي في مجال معالجة مياه الفضلات وتسرب المياه وما غير ذلك.

١٦ - واتخذ البنك الدولي خطوات شتى للبدء في تعاون أوثق مع منظمات المنظومة. وللبنك علاقات تنفيذية واسعة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية في مجال تنمية الموارد البشرية، تشمل توفير الخبراء الاستشاريين والتمويل المشترك وتقاسم الخبرة وتصميم وتنفيذ المشاريع. ويتعاون البنك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق المعونة عن طريق تدعيم اجتماعات الموائد المستديرة لصالح أفقر البلدان، التي يتولى البرنامج الدور القيادي فيها وعن طريق توجيه الدعوة أيضا إلى المنسقين المقيمين لمنظومة الأمم المتحدة لحضور جميع اجتماعات الفريق الاستشاري التي يرأسها البنك. وخلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥، عقد رئيس البنك اجتماعات مع رؤساء عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وسيعقبها مزيد من الحوار في المستقبل بشأن القضايا ذات الاهتمام المتبادل.

١٧ - وجرى تنشيط وتمويل فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، القائمة منذ عام ١٩٨٢ وهي تجتمع حاليا مرتين في السنة على مستوى عال مع الأفرقة العاملة التقنية المكلفة بقضايا معينة. وتم، في اجتماعها الأخير، تحديد مجالات التركيز الأربعة لبناء علاقة أوطد بين المنظمين، وذلك على النحو التالي: (أ) علاقة المشاركة الفنية بما فيها النهج القطاعي/البرنامجي وعلى الأخص في أفريقيا والتعاون بشأن المتابعة المواضيعية لمؤتمرات الأمم المتحدة؛ (ب) الحوار المتعلق بالسياسات الخاصة بشأن المجالات الحساسة؛ (ج) والتعاون لإصلاح وتعزيز لجنة التنسيق الإدارية؛ (د) والتعاون على المستوى القطري. ويسترشد التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي باتفاق الوكالات المنفذة الموقع في عام ١٩٨٩ الذي هو بمثابة إطار قانوني لتنفيذ الصندوق للمساعدة التقنية الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تم تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونظام المنسق المقيم والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف في إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية على الصعيد القطري باتفاق تام مع البلدان المعنية.

١٨ - وفي غضون السنتين الأخيرتين أجرت منظمة الطيران المدني الدولي تحسينا كبيرا على علاقاتها التعاونية مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف داخل وخارج الأمم المتحدة بهدف توسيع قاعدة موارد برنامجها للتعاون التقني. ويشمل هذا توقيع مذكرة تفاهم وتقديم وثائق المشاريع والموافقة عليها ووضع قواعد وأنظمة جديدة لتمويل وتنفيذ المشاريع تكون مقبولة لدى الطرفين كليهما.

١٩ - وأقام برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والبنك الدولي تعاوناً مثمراً جداً على الصعيد القطري بشأن مسائل زراعة المخدرات وإنتاجها وإتجار بها وإساءة استعمالها، بصورة غير مشروعة. وبدأت على وجه الخصوص مشاريع بحوث رائدة في بلدان مختلفة تهدف إلى قياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه المشاكل.

٢٠ - وتضم الأنشطة المشتركة بين برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي، على وجه الخصوص، مشروع مساعدة الفلسطينيين المحتاجين من غير اللاجئين في قطاع غزة ومشروع إصلاح الهياكل الأساسية الصحية والتعليمية في المناطق الريفية في موازيمبيق في فترة ما بعد الحرب والمشروع المشترك للتنمية الزراعية في مصر ومشاريع أخرى.

٢١ - وتشارك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بنشاط في عمليات المياه التي يضطلع بها البنك الدولي. ونتيجة لذلك، قد يشترك البنك الدولي في تمويل مؤتمر المياه والحضارة ويشمل ذلك إعداد دراسات تقنية مشتركة. وقد أعرب البنك أيضاً عن اهتمامه ببرنامج اليونيسكو بشأن تحليل النزاعات والتوصل إلى حلول فيما يتعلق بموارد المياه. ويجري حالياً إرساء أساس للتعاون بين المنظمتين في ميدان التعليم. ويشترك خبراء من كلا الجانبين في إعداد مشروع ورقة عن "أفضل الممارسات" في التعليم ستحل محل ورقة السياسة العامة في قطاع التعليم التي أعدها البنك.

٢٢ - وتشمل العلاقة القائمة بين اليونيسكو ومصرف التنمية الأفريقي أموراً من بينها اضطلاع اليونيسكو ببعثات لتحديد أو إعداد مشاريع ينظر البنك في تمويلها بقروض. وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، اضطلعت اليونيسكو بما يزيد على ٢٠٠ بعثة كجزء من برنامج التعاون، وأسفرت هذه عن تقديم قروض تتجاوز بليون دولار لبلدان أفريقية في ميدان التعليم والتدريب. وتشارك اليونيسكو في عام ١٩٩٥ في تنفيذ عدد من المشاريع في عدة بلدان، ويمول تلك المشاريع مصرف التنمية الأفريقي، وستجرى بناء على طلب من المصرف تقييمات للآثار المترتبة على عدد من المشاريع المنجزة. وتقوم علاقة مشاركة مماثلة بين اليونيسكو ومصرف التنمية الآسيوي تركز على العمليات المشتركة في مجال البيئة وموارد المياه. وفي أمريكا اللاتينية، يتعاون مكتب اليونيسكو في صياغة عدد من اقتراحات المشاريع لكي يتولى تمويلها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومانحون آخرون. وطلب من اليونيسكو أن تقدم دعماً بالتعاون مع اليونيسيف لتنسيق أنشطة المانحين في المنطقة في ميدان التعليم والتدريب. وفي الشرق الأوسط، يشمل التعاون القائم بين اليونيسكو والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبنك التنمية

الإسلامي، القيام، بصورة مشتركة، بإعداد وتنفيذ عدد من المشاريع في مجال التعليم والعلوم والإعلام بالقراءة والكتابة وتقييم أخطار الزلازل والتنمية الثقافية.

٢٣ - ويجري التعاون بين الاتحاد البريدي العالمي والبنك الدولي في شكل مشروع مشترك عنوانه "دراسة عالمية للإصلاح في القطاع البريدي" ويجري حالياً إجراء هذه الدراسة.

٢٤ - وقد تجمعت لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خبرة ثرية في التعاون الوثيق مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وتشمل هذه الأنشطة، في جملة أمور، دورة تدريبية نظمها البنك الدولي في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٤ وحضرها ٢٥ من موظفي المفوضية لإطلاعهم على إجراءات تخطيط وتنفيذ مشاريع المؤسسات المالية؛ ومنحة قدرها ٨ ملايين دولار مقدمة إلى المفوضية من البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي من أجل برنامج الطوارئ في رواندا؛ ومنحة قدرها ٨ ملايين دولار مقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتنفيذ برنامج لإصلاح الضرر البيئي الذي سببه اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وبعثات مشتركة بين البنك الدولي والمفوضية إلى بعض البلدان لوضع إطار عمل لإعادة إدماج اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا وتأهيلهم.

٢٥ - ويواصل أعضاء لجنة التنسيق الإدارية إيلاء اهتمام تام للقضايا الهامة التي أثارها وحدة التفتيش المشتركة. وتتناول مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، هذا الموضوع على نطاق واسع وبصورة أدق من مجرد أخذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة التفتيش المشتركة في الحسبان.

رابعا - التمثيل الميداني لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة: نحو نهج أكثر توحيدا

(JIU/REP/92/8)

٢٦ - قُدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤، تقرير أعدته وحدة التفتيش المشتركة بعنوان "التمثيل الميداني لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة: نحو نهج أكثر توحيدا" (A/49/113-E/1994/49). وأحيلت تعليقات لجنة التنسيق الإدارية ذات الصلة إلى الجمعية العامة والمجلس (A/49/133/Add.1-E/1994/49/Add.1). وتضمن التقرير أربع توصيات موجهة إلى الأمين العام، بصفته رئيس لجنة التنسيق الإدارية، وإلى الرؤساء التنفيذيين والهيئات الإدارية للمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وإلى البلدان التي يعين فيها الموظفون. ونظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التقرير وفي تعليقات اللجنة ووضع في اعتباره بعض التوصيات (القرار ٣٣/١٩٩٤). وأحاطت الجمعية العامة علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة وبتعليقات اللجنة على ذلك (المقرر ٤٣٩/٤٩).

التوصية ١ - ينبغي للأمين العام أن ينظر في وضع الخيار ألف، كما ورد وصفه في الفقرات ٢٨-٣٣ (من تقرير وحدة التفتيش المشتركة)، موضع التنفيذ الفوري. ويجب أن يبعث الأمين العام برسالة إلى جميع المنسقين المقيمين يحدد لهم فيها "مسؤولياتهم في مجال الإنذار المبكر"، ويؤكد لهم فيها مرة أخرى دورهم بوصفهم ممثلين تابعين لإدارة الشؤون الإنسانية/مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث.

التوصية ٢ - اختيار المنسقين المقيمين: ينبغي للأمين العام أن يتخذ، بالاتفاق مع لجنة التنسيق الإدارية، خطوات فورية لتعديل الإجراءات المتعلقة باختيار وتعيين المنسقين المقيمين. ويجب أن تخول هذا الاختصاص لجنة يرأسها الأمين العام أو ممثله وتتألف من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكيل الأمين العام لشؤون تنسيق السياسات والإدارة المستدامة، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، وواحد من وكلاء الأمين العام للشؤون السياسية، ووكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية. وسيظل الأمر يتطلب إجازة الفرد الذي تختاره اللجنة من قبل رؤساء الوكالات المعنية، وبطبيعة الحال، من حكومة البلد الذي يعين فيها.

٢٧ - وكما أشير في تعليقات لجنة التنسيق الإدارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة، رحبت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالاقترح الذي يدعو إلى التوسع في اختيار المنسقين المقيمين بحيث يكون من بينهم من مختلف كيانات المنظومة. ويجري الآن تنفيذ هذه التوصيات وفقا لعملية الاختيار الجديدة التي اتفق عليها أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات أثناء الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في داكا في شباط/فبراير ١٩٩٤، وذلك استجابة للفقرة ٣٩ (د) من قرار الجمعية العامة ١٩٩٤/٤٧، التي دعت فيها الجمعية إلى توسيع مجموعة الفنيين المؤهلين في ميدان التنمية الجديرين بالتعيين ممثلين مقيمين/منسقين مقيمين لتشمل أعضاء الفريق الاستشاري المشترك.

٢٨ - ويجدر بالذكر أن الأمين العام قرر، في تموز/يوليه ١٩٩٤، تكليف مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمسؤولية العامة عن مساعدته في تحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بما في ذلك تعزيز نظام المنسقين المقيمين. ولا يزال توظيف واختيار المنسقين المقيمين للأمم المتحدة/الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي موضع إصلاحات كبرى أجراها هذا البرنامج في السنوات الأخيرة. فقد جرى توسيع مصادر اختيار المنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين، وتحسين التوازن بين الجنسين - وقد زيد عدد المنسقات المقيمات. وخلال الأعوام الثلاثة المنصرمة، أجريت استعراضات سنوية لأداء جميع المنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين، ونقل عدد منهم، أو أحيلوا إلى التقاعد، لأسباب تتعلق بالأداء. وكل منسق مقيم/ممثل مقيم ملزم بإعداد خطة إدارية سنوية وخطة أداء شخصية تستعرضها إدارة البرنامج العليا بانتظام، وتشكل أساسا لاستعراض الأداء السنوي. وفيما يتعلق بالتدريب، يبدأ جميع المنسقين المقيمين المعيّنين للمرة الأولى بالالتحاق بدورة تعريف تدعمها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية. ويشترك معظم المنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين في دورات تعقد لأفرقة التنسيق القطرية في مركز تورينو. وبحلول نهاية عام ١٩٩٥، سيشارك أكثر من ٣٠ منسقا مقيما/ممثلا مقيما في حلقة عمل جديدة

متقدمة تستهدف تعزيز قدرات ومهارات الحوار مع الحكومات بشأن السياسات. وجميع هؤلاء المنسقين/الممثلين مؤهلون للاستفادة من برنامج جديد للتدريب أثناء إجازة تعطى لكل منهم لهذا الغرض ويستهدف تنمية الكفاءة الفردية في المجالات الموضوعية ذات الأولوية. وهناك أنشطة تدريب أخرى تضطلع بها في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتدريبات وأنشطة تدريب مشتركة بين الوكالات، وهي تشمل مجالات مثل مواجهة الكوارث، والنهوج البرنامجية، والتنمية البشرية المستدامة.

٢٩ - وفيما يتصل بآلية اختيار وتعيين المنسقين المقيمين، يعتقد بعض أعضاء لجنة التنسيق الإدارية، اعتقاداً راسخاً بأن عملية الاختيار التي اتفق عليها أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات ينبغي أن توسع بحيث تشمل سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٣٠ - وأخيراً، يشترك أعضاء لجنة التنسيق الإدارية في الرأي القائل إن مقترحات مواصلة الإصلاح من أجل زيادة اتساق منظومة الأمم المتحدة في الميدان ينبغي أن تقيم في ضوء التقدم المحرز في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ٢٠٩/٤٨. وكذلك في ضوء نتيجة المناقشات المتعلقة بإعادة تنظيم وإنعاش الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة.

التوصية ٣ - ينبغي للأمين العام أن يدرس المقترح المقدم في الفقرتين ٣٤-٣٥ (من تقرير وحدة التفتيش المشتركة) لزيادة تحديد هيكل وظائف الإنذار المبكر/الوظائف السياسية في إطار مكتب واحد للأمم المتحدة (الخيار باء)، وأن يقدم تقريراً إلى لجنة التنسيق الإدارية وإلى الجمعية العامة عن مدى إمكانية تنفيذ هذا الخيار وعن الجدول الزمني الذي يمكن أن ينفذ فيه.

٣١ - ويقول أعضاء لجنة التنسيق الإدارية أن بعض جوانب هذه التوصيات، وهي جوانب الدعوة إلى مواصلة تعزيز دور المنسق المقيم، مشمولة بالاجراءات التي اتخذت حتى الآن والتي أفاد بها الأمين العام الجمعية العامة في دورتها الحالية في تقريره عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لتطوير منظومة الأمم المتحدة (A/50/202-E/1995/76) وأن هناك جوانب أخرى هي في صدد التنفيذ. ويجري الاضطلاع بذلك على أساس نهج العمل ضمن أفرقة، وذلك في إطار الولايات الحالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٣٢ - ويرد فيما يلي بعض أمثلة التعاون والتنسيق بين المؤسسات والصناديق على المستوى الميداني.

٣٣ - خلال السنوات القليلة الماضية، أجريت زيادة كبيرة في عدد المكاتب الميدانية التابعة لليونيسكو، بحيث بلغ مجموع هذه المكاتب ٥٠ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وقد أعيد النظر في مواصفات وظائف رؤساء المكاتب، وتم تحقيق التوافق بينها، مع التشديد، خصوصاً، على الحاجة إلى التعاون والتشاور مع المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة وسائر ممثلي مؤسسات المنظومة في كل من البلدان. وتقع على عاتق رؤساء المكاتب الميدانية مسؤولية إقامة اتصال وثيق مع الممثلين المحليين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة،

وخصوصا مسؤولية إعداد مساهمات اليونسكو في مذكرات الاستراتيجيات القطرية، وذلك بإرشاد من المنسقين المقيمين. وتبذل اليونسكو أيضا جهودا تستهدف تعزيز الروابط القائمة بين اللجان الوطنية لليونسكو، من جهة، والمنسقين المقيمين، من جهة أخرى.

٣٤ - وتشترك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بنجاح، في الاجراءات الجديدة لاختيار الممثلين/المنسقين المقيمين. ونتيجة لذلك، يضطلع المنسق المقيم في موسكو، أيضا، بمهام ممثل المفوضية؛ كما أن ممثل المفوضية في دوشنبه هو، في الوقت ذاته، منسق ادارة الشؤون الانسانية؛ وقد اختار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد موظفي المفوضية ليشغل وظيفة ممثل مقيم ومنسق مقيم في بوروبدي.

٣٥ - وأصبح الحضور القطري لبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات مشمولا تماما في الأماكن المشتركة يشترك في نهج الخدمات المطبق الآن في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. وقد أبرم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، اتفاق عمل مستكمل عين بموجبه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممثلا، في الوقت ذاته، لبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، في حين أن رئيس مكتب هذا البرنامج، يقوم هو نفسه بمهام مدير قطري.

٣٦ - وبالنظر إلى وجود الاتحاد البريدي العالمي في الميدان وباعتباره أنسب أداة لتقوية مفعول إجراءات المساعدة التقنية التي تقدم لصالح الدول الأعضاء فيه، انتدب هذا الاتحاد ستة مستشارين اقليميين ليعملوا في المناطق، اثنان منهم في افريقيا، وواحد في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، واثنان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وواحد في المنطقة العربية. ويتركز برنامج عمل المستشارين الاقليميين على إعطاء الأولوية للبرمجة، وتحليل تنفيذ الخدمات، وإعداد مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتعبئة الموارد. وهم مسؤولون أيضا عن تطبيق المفهوم الجديد للمساعدة التقنية التي يقدمها الاتحاد والتي تقوم على تأمين المعونة في شكل مشاريع متعددة السنوات. وبموجب قرار اتخذه مؤتمر سيول البريدي العالمي لعام ١٩٩٤، سيزاد عدد المستشارين الاقليميين إلى ثمانية، بإيجاد وظيفة واحدة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية ووظيفة واحدة لمنطقة الكاريبي دون الإقليمية. وسيجري تعزيز وتوسيع مكاتب المستشارين الاقليميين بواسطة خدمات الخبراء أو المتطوعين المعاونين وفرق العمل. ويتعاون المستشارون الاقليميون التابعون للاتحاد، تعاونا وثيقا، مع المنسقين المقيمين ويساندونهم في جميع أنشطتهم الانمائية.

٣٧ - وفيما يتصل باقتراح المفتش الذي يدعو إلى تغيير سمات وظائف المنسقين المقيمين، لا تزال لجنة التنسيق الإداري تفضل التركيز على الأنشطة التنفيذية للتنمية على النحو الذي أكد عليه، مجددا، قرارا الجمعية العامة ١٩٩٤/٤٧ و ٢٠٠٩/٤٨. فهناك تفضيل قوي لجعل التركيز الرئيسي، في مواصفات منصب المنسق المقيم، على الأنشطة "الإنمائية".

التوصية ٤ - الخيار جيم (الفقرات ٣٨-٤٩) من تقرير وحدة التفتيش المشتركة مطروح لمواصلة نظر الرؤساء التنفيذيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيه، في إطار لجنة التنسيق الإدارية، والأجهزة الإدارية المعنية. وإذا كانت هذه المناقشة مشجعة، يرجى من الأمين العام أن يُعد مقترحا أكثر تفصيلا لوضعه موضع التنفيذ مع مراعاة آراء الأجهزة الإدارية المعنية في الوكالات المتخصصة. ويمكن أن تناط هذه المهمة بفريق عامل مخصص تابع للجنة التنسيق الإدارية لمدة زمنية محددة.

٣٨ - ويردد أعضاء لجنة التنسيق الإدارية آراءهم المتعلقة بإنشاء منصب ممثل للأمم المتحدة، وهم مستمرون في تأييد موقف الجمعية العامة المبين في قراراتها ١٩٩/٤٧ و ٢٠٩/٤٨. ويجدر بالإشارة أن بعض مسائل "التمثيل الموحد" كانت موضوع تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين (A/48/585) وموضوع القرار ٢٠٩/٤٨. ويشير بعض أعضاء اللجنة إلى أن تعزيز اتساق الأنشطة الميدانية على أفضل وجه لا يمكن تحقيقه بواسطة توحيد البرامج، إذ أنهم يعتبرون من المهم الحفاظ على هوية وولاية كل من الوكالات، بل بواسطة تعزيز الاتصال والتعاون الراميين إلى تأمين تكامل الإجراءات والبرامج في السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة.

خامسا - تناوب الموظفين داخل الأمم المتحدة

(JIU/REP/91/3)

٣٩ - قُدم تقرير من وحدة التفتيش المشتركة عن تناوب الموظفين داخل الأمم المتحدة (A/46/326) إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين. وقد تضمن هذا التقرير ست توصيات مترابطة غايتها إنشاء نظام رسمي لتناوب الموظفين في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٤٠ - والأمين العام، كما أوضح في تقريره عن استراتيجية تنظيم الموارد البشرية للمنظمة (A/C.5/49/5)، يعلق أهمية كبيرة على مفهوم تناوب الموظفين. وثمة حاجة إلى إعادة النظر في وضع سياسة لتناوب الموظفين وإلى إدراج هذه السياسة ضمن سياسات التطوير الوظيفي والترقية التي تعدّها الآن دائرة التخطيط والتطوير التي أنشئت مؤخرا في مكتب إدارة الموارد البشرية. ومن الضروري أن يبدأ عمل هذا البرنامج لكي يُنتفع بالإثراء المتبادل للخبرات بين مراكز العمل والمجموعات المهنية، وكذلك لتعزيز مبدأ وجود أمانة عامة عالمية. ويرى الأمين أن التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لم تُبحث على نحو واف، ويعتزم العودة إلى هذا الموضوع في المستقبل القريب - وخاصة في ضوء المبادرات الأخيرة التي لها أثر على إدارة الموارد البشرية في المنظمة.

سادسا - مزايا ومساوئ نظام تصنيف الوظائف

(JIU/REP/91/7)

٤١ - قُدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن مزايا ومساوئ نظام تصنيف الوظائف إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٢ (A/47/168). وهو يتضمن ١٠ توصيات بشأن تحسين استخدام نظام تصنيف الوظائف في المنظمة. وقد قُدمت تعليقات الأمين العام ذات الصلة بهذا الموضوع في الوثيقة A/47/168/Add.1.

التوصية ١ - تعزيز قدرة دوائر شؤون الموظفين: بالنظر إلى أن معظم المنظمات أوضحت أن عدد موظفي التصنيف فيها غير كاف، سواء من حيث العدد أو من حيث الخبرة، وبالنظر إلى التسليم بأن تصنيف الوظائف هو أحد الدعائم الرئيسية لنظام إدارة فعّال يستند إليه التعيين والترقية والتطوير الوظيفي، فإنه ينبغي تعزيز سلطة دوائر شؤون الموظفين. وينبغي منح مكاتب شؤون الموظفين ما يتناسب من موارد وموظفين لتمكينها من أن تكون حقا مراكز صنع القرار، بالتعاون الوثيق مع مديري البرامج. وسعيا إلى إحياء ثقة الموظفين في موظفي التصنيف، ينبغي أن يُعهد بمهام التصنيف إلى أخصائيين مدربين تدريباً جيداً وقادرين على العمل دون أن يتعرضوا للضغط أو للتأثيرات الخارجية، في إطار دوائر معززة لشؤون الموظفين.

التوصية ٢ - عقد دورات تدريبية لموظفي التصنيف ولمديري البرامج: ينبغي تنظيم دورات تدريبية لموظفي التصنيف بانتظام، مثلما يقوم بذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنجاح فعلا، بالاستفادة من هذه الخطة لتلبية احتياجات المنظمات. وينبغي أيضا توفير بعض الدورات لمديري البرامج بما يمكنهم من تفهم غرض تصنيف الوظائف وجميع جوانب مسائل شؤون الموظفين.

٤٢ - ولمعالجة النقص في موظفي التصنيف، جرى تدريب عدد من موظفي شؤون الموظفين على تصنيف الوظائف في عدة مراكز عمل. وأمكن، على أساس ذلك، تفويض سلطة تصنيف الوظائف إلى مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة في جنيف. كما أمّن التدريب على نظام تصنيف الوظائف لموظفي المكاتب التنفيذية في المقر، ولأعضاء هيئات الطعون المعنية بالتصنيف في المقر وفي مراكز العمل وخارجه، ولموظفي البرمجة العاملين في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وإثر إعادة تنظيم مكتب إدارة الموارد البشرية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، درب أيضا عدد من إخصائيي الموارد البشرية في المقر على تصنيف الوظائف.

التوصية ٣ - عمليات التشغيل الآلي للتصنيف: على الرغم من وجود نظام راسخ لتصنيف الوظائف يوفر أساساً سليماً لتصنيف وظائف الفئة الفنية وما فوقها، فإن تصنيف وظائف فرادى لا يزال مثيراً منازعات ويقتضي تخصيص الكثير من الموارد من الموظفين. واقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية اتباع نهج أكثر انتظاماً في جمع المعلومات عن الوظائف بتطويع المعيار الرئيسي بحيث يطبق عن طريق وسط مشغل تلقائياً. ويستحدث في عدد من الدوائر الوطنية التصنيف بمساعدة الحاسوب، ويرى المفتش أنه في ضوء ما يتسم به هذا النظام الآلي من مزايا عديدة ينبغي التفكير بجديّة في استخدامه في المنظمات.

٤٣ - خصص في إطار الباب ٢٦ (جيم) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦، اعتماد لنظام تصنيف مشغّل آلياً. وهذا النظام المشغّل آلياً، الخاص بتصنيف الوظائف الفنية، سيمول بصورة مشتركة مع منظمات أخرى تشترك في اللجنة الفرعية المعنية بتصنيف الوظائف، التابعة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية.

التوصية ٤ - تنفيذ نتائج التصنيف: ينبغي أن تترك لمديري البرامج مهمة شغل الوظائف متى صنفها دوائر شؤون الموظفين، على أن تُلْقَى مسؤولية تصنيف وظائف رئيسية معينة وانتقاء الموظفين المؤهلين لها على عاتق مستوى مركزي أعلى.

٤٤ - في حين يستمر اضطلاع هيئات التعيين والترقية باستعراض اختيار الموظفين، تسعى الأمانة العامة إلى إعطاء دور أكبر لمديري البرامج في هذه العملية.

التوصية ٥ - توفير المعلومات للموظفين: ينبغي توفير معلومات مفصلة للموظفين عموماً لتعريفهم بمفهوم تصنيف الوظائف وإقناعهم بأنه أداة إدارية ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها. وينبغي أن يكون المفهوم واضحاً بما فيه الكفاية لكي يلقى قبولا واسع النطاق.

التوصية ٦ - إعادة تصنيف الوظائف: ينبغي أن تتم إعادة تصنيف الوظائف على أيدي أخصائيين مدربين تدريباً جيداً شأنها في ذلك شأن تصنيف الوظائف ذاته. وينبغي إعادة تأكيد ضرورة عدم النظر في إعادة تصنيف إحدى الوظائف بدون مراعاة الجدول الكامل لملاك موظفي الإدارة المعنية، بغية مقارنة الوظائف. وينبغي دفع أجور مماثلة للوظائف المماثلة من حيث المهام والمسؤوليات، وعندما تعرض إحدى الوظائف لإعادة تصنيفها - بسبب تزايد حجم ومسؤوليات المهام - ينبغي أيضاً النظر في أمر الوظائف الأخرى.

التوصية ٧ - آليات الطعون: سلم بضرورة توافر آليات للطعون في المنظمات. وإذا لم تكن هذه الآليات قائمة، ينبغي أن تنشأ وأن تتألف من إخصائيين مدربين تدريباً جيداً ومُعترف بموضوعيتهم واستقلالهم، ويوافق على تعيينهم الإدارات والموظفون. وينبغي أن يكون الموظفون على علم بجميع آليات الطعون، وكذلك بحقوقهم في استخدامها عندما تنشأ الحاجة إلى ذلك.

٤٥ - في رأي الأمين العام أن التوصيات من ٥ إلى ٧ قد نُفذت فعلاً.

التوصية ٨ - مستويات تصنيف وظائف الرتبين ف - ١ و ف - ٢: تجد عدة منظمات - ولا سيما المنظمات التي توجد فيها وظائف ذات مستويات عالية من التخصص التقني - صعوبة في اجتذبات موظفين مؤهلين يعينون على مستوى الرتبة ف - ١ أو ف - ٢، فتخلت بالتالي عن استخدام هاتين الرتبتين. وينبغي لهيئة رسمية أن تجري دراسة دقيقة بهدف تقويم هذا الشذوذ ومحاولة تجنب تعيين معظم الموظفين الفنيين في رتب عالية فعلاً دون ترك أي فرصة للتقدم الوظيفي داخل المنظمة. ولكن ينبغي مراعاة أن هذه العملية قد تكون صعبة التحقيق عملياً في المنظمات التي تحتاج إلى خبرات تقنية رفيعة، مثلما لوحظ في الفقرة ١٨٣ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

٤٦ - لا يزال الأمين العام يرى أن نظام الامتحانات التنافسية الوطنية يجعل بالإمكان اجتذاب موظفين مؤهلين بمستويات بدء الالتحاق بالوظائف.

التوصية ٩ - تخفيض رتب التعيين وملء الشواغر في الرتب الدنيا: سعيًا لاجتذبات موظفين جدد مؤهلين، مما يحقق تجديد شباب الموارد البشرية في المنظمات، ينبغي اتباع نهج أكثر دينامية مثل تنظيم المسؤوليات الوظيفية عن طريق تخفيض رتب التعيين وملء الشواغر في الرتب الدنيا، مع مراعاة خاصيات كل منظمة على نحو ما ورد وصفه في الفقرة ١٨٤ من تقرير الوحدة. ويمكن دعوة لجنة الخدمة المدنية الدولية إلى فحص جدوى هذا النهج قبل تطبيقه في نهاية الأمر.

التوصية ١٠ - الترقية الشخصية وقرن الرتب: ينبغي أيضاً أن تجري لجنة الخدمة المدنية الدولية دراسة جدوى دقيقة عن إمكانية البدء بالعمل بنظامي الترقية الشخصية وقرن الرتب بما يتيح حفظ سلامة نظام تصنيف الوظائف.

٤٧ - عالجت لجنة الخدمة المدنية الدولية التوصيتين ٩ و ١٠ في تقريرها لعام ١٩٩٣ (A/48/30).

— — — — —